

ومن الجهة الأخرى، تترك الهيئات الوطنية العاملة في مجال التعليم العالي، أن دور الجامعات والمعاهد ينبغي أن ينصب على تثبيت صمود الشعب فوق ترابه الوطني، وقطع الطريق أمام محاولات التهجير القسري أو الاضطراري بسبب الظروف الصعبة التي يخلقها الاحتلال. ويمكن أن نلمس هنا الكثير من الحقائق النضالية التي أوجدتها الجامعات والمعاهد بوقوفها صامدة أمام ممارسات الإدارة المدنية، فقد تحولت إلى معاقل للنضال الوطني بشكل جعل سلطات الاحتلال تنظر إليها كمصدر للثغرف، وكمراكز للعنف، وكبؤر للتحرير على الاحتلال. ووصلت هذه السلطات إلى قناعة مفادها أنه أينما توجد مؤسسات تعليمية فلسطينية، هناك تظاهرات، وقذف حجارة، واشتباكات بالعصي، ورفع للإعلام الفلسطينية، وتنديد بالاحتلال. ومن أجل إيقاف هذا المد الوطني الذي قامت به الجامعات والمؤسسات التعليمية في المناطق المحتلة، لجأت سلطات الاحتلال إلى إصدار تعليمات وقوانين وأوامر ولوائح للتحكم بالعملية التعليمية، ولتضييق الحصار عليها.

القانون ٨٥٤، مضمونه وأهدافه

في السادس من تموز (يوليو) من العام ١٩٨٠، أصدر حاكم الضفة الغربية العسكري، بنيامين بن - اليعيزر، الأمر العسكري الرقم ٨٥٤، الذي اعتبر قانوناً يلزم المؤسسات التعليمية بالخضوع لتصرّفه. ويشبه هذا القانون الأمر ٨١ الذي تم بموجبه إخضاع كل شؤون المواطنين في المناطق المحتلة لإشراف الحكم العسكري وتحكمه منذ الشهور الأولى للاحتلال.

يحلر لسلطات الاحتلال الادعاء بأن القانون ٨٥٤، هو تعديل للقانون الأردني الرقم ١٦، للعام ١٩٦٤، الذي كان ساري المفعول على الصعيد التربوي والتعليمي قبل الاحتلال، لكن القانون الإسرائيلي هو عملياً إلغاء للقانون الأردني، ويتضمن القانون ٨٥٤ ما يلي:

□ تعديل قانون التربية والتعليم الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤.

□ اشتراط الحصول على تصريح خطي من الحاكم العسكري للعمل، بالنسبة للمدرسين أو العاملين في جامعة بيرزيت أو غيرها من

عزرت باسم «وثيقة كرمون»، التي أدت إلى عاصفة في إسرائيل والخارج، وبسبب الخلافات في وجهات النظر بينه وبين منسق شؤون المناطق المحتلة، أوصى الثاني بتعيين شلومو ايليا، وهو ضابط برتبة عقيد في جهاز الاستخبارات العسكرية، رئيساً للإدارة المدنية. ولم يوافق الرئيس الجديد على بقاء كرمون نائباً له، فقد جلب معه أحد أتباعه لتسلم المنصب. وعرض على كرمون العودة إلى منصبه القديم، كمستشار للشؤون العربية، وكان قد شغل هذا المنصب مدة ست سنوات. لكن كرمون لا يميل للعودة إلى ذلك المنصب، حيث يتطلع نحو الاستقالة من الإدارة المدنية، وربما من الجيش عامة (ر.أ.، العدد ٢٧٢٩، ٢٠/١١/١٩٨٢، ص ٤٨).

الجامعات وأستراتيجية الإدارة المدنية

تطبيقاً لسياسة القبضة الحديدية التي انتهجتها سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة ضد المؤسسات الوطنية كافة، كانت الجامعات والمعاهد الأكاديمية الفلسطينية في مقدمة الأهداف التي طالتها عملية القمع والاضطهاد، لما لهذه المؤسسات من دور ريادي في قيادة مسيرة التصدي لسياسة الاحتلال. لهذا تجابه هذه المؤسسة بحملة مسعورة لتعطيل دورها، وتحويلها إلى شكل دون مضمون.

ولا تفصل مخططات السلطات الإسرائيلية تجاه العملية التعليمية في صفوف الشعب الفلسطيني، عن مجمل الأستراتيجية العامة لبناء الكيان الصهيوني، وضمنان استراتيجيته على أنقاض الشعب الفلسطيني. ولعل أهم هدف تسعى إليه سلطات الاحتلال في موضوع التعليم، هو تحويل أبناء الشعب الفلسطيني في وطنهم إلى جولة تستطيع التحكم بأوقاعهم ومصيرهم واستخدامهم بما يتفق ومصالحه الاحتلال وعراميه. إن مثل هذا الأمر يتم حسب التصور الصهيوني بالقضاء على الهوية العربية للشعب الفلسطيني بجوانبها الثقافية والسياسية، وقطع أواصر الصلة الفكرية والحضارية بين هذا الشعب وأمة العربية، من خلال تشويه التاريخ والتراث العربيين بشكل مدروس في المناهج التعليمية.